الأمم المتحدة

E/ECA/CM/58/L.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr:.Limited
3 April 2026

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الدورة الثامنة والخمسون

طنجة، المغرب، ٢ و٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٦

البند ٧ من جدول الأعمال

النظر في البيان الوزاري وإقراره

مشروع البيان الوزاري

نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

المجتمعين في مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المنعقد في مدينة طنجة، بالمغرب، يومي ٢ و٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٦ في أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا،

إذ تتشرف بحضور ئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، السيد محمود علي يوسف، ونائب رئيس جمهورية بوتسوانا، السيد ندابا غاولاثي، ونائب الرئيس الأسبق لجمهورية نيجيريا الاتحادية، السيد يمي أوسينباجو.

وإذ تتشرف أيضا بحضور الوزراء المعنيين بالعلم، والتكنولوجيا، والابتكار ووزراء الصحة في الدول الأفريقية، ومحافظي المصارف المركزية الوطنية في أفريقيا، وغيرهم من الشخصيات رفيعة المستوى وضيوف الشرف،

A.26-00252 (A)

وبعد المداولات بشأن موضوع الدورة الثامنة والخمسين، ألا وهو ”النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق التحوّل الاقتصادي في أفريقيا“،

وإذ ندرك أنه في الوقت الذي شهدت فيه أفريقيا نموًّا اقتصاديًّا ملحوظا، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو ٤,٢ في المئة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٤، وأظهرت ريادة عالمية في وضع بعض الحلول الابتكارية في مجالات مثل التمويل الرقمي، والطاقة المتجددة والنظم التكنولوجية، إلا أن الأثر الإجمالي للابتكار على نمو الإنتاجية على نطاق واسع وعلى التحول الهيكلي ظل محدودا، وهو ما يعكس التحديات التي تواجه توسيع نطاق هذه النجاحات ونشرها في جميع أنحاء القارة،[(١)]

وإذ ندرك أيضًا أن النمو الذي شهدته القارة كان مدفوعًا إلى حد كبير بالزيادات المستمرة في الاستثمارات الرأسمالية وبقوى عاملة آخذة في التوسع، وهو ما يوفر أساسًا متينًا للتنمية المستقبلية، وأن مساهمة إجمالي إنتاجية العوامل، رغم أنها لا تزال محدودة، تعكس فرصًا غير مستغلة لمواصلة تعزيز الكفاءة واستيعاب الابتكار وتوليد القيمة في مختلف الاقتصادات،

وإذ ندرك أن عملية إعادة توزيع القوى العاملة ورأس المال التي تجري بوتيرة بطيئة حاليا من أنشطة منخفضة الإنتاجية إلى قطاعات عالية الإنتاجية، مثل الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة، تكتسب زخمًا تدريجيًّا في العديد من البلدان، وأن التقدم المستمر في نمو الإنتاجية والتصنيع يبشر بآفاق واعدة لإطلاق العنان لإمكانات القارة الهائلة غير المستغلة وللدفع بعجلة التحول الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام،

وإذ ندرك أيضًا أنه يمكن استخدام التكنولوجيات الرائدة والابتكار لإطلاق العنان لإمكانات النمو في أفريقيا ولتعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على المنافسة بفضل زيادة الإنتاجية والتنويع،

(١) United Nations Conference on Trade and Development, "Real gross domestic product: Total and per capita, growth rates, annual", UNCTADstat. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/shared-report/56e5fcf3-b8e9-41f7-9a21-338ad963b074 (accessed on 3 April 2026).

وإذ ندرك كذلك أنه يمكن استخدام التكنولوجيات الرائدة أيضًا لتسريع التحوّل الهيكلي، وهو ما يسمح بإعادة تخصيص الموارد التي تمس الحاجة إليها من قطاعات منخفضة الإنتاجية إلى قطاعات عالية الإنتاجية،

وإذ ندرك أن التكنولوجيات الرائدة والابتكارات المستمرة المتصلة بهذه التكنولوجيات لن تؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة فحسب، بل ستعزز أيضا قدرة البلدان على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، إذا تم تضمينها في إطار بيئة سياسية وتنظيمية مواتية، ومدعومة بتمويل كافٍ، ومستندة إلى تحليلات البيانات،

وإذ نلاحظ، على وجه الخصوص، أن التكنولوجيات الرائدة يمكن أن تُسهم في تحقيق قوة عاملة صحية ومنتجة، وهو أمر أساسي للدفع بعجلة التنمية المستدامة في أفريقيا والتحول الاقتصادي على المدى الطويل.

وإذ نعرب عن القلق إزاء الانعكاسات التي قد تترتب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا من جراء التوترات الجيوسياسية والتجارية والنزاعات في أفريقيا.

وإذ نُقر بأن البلدان الأفريقية ليست كلها على المستوى نفسه من التقدم التكنولوجي والتطور في البنية التحتية الرقمية.

فإننا:

١- *نقرُّ* بأن التكنولوجيات الرائدة لا تعزز الكفاءة من خلال إجمالي إنتاجية العوامل فحسب، بل تحسّن أيضًا تعبئة العمالة ورأس المال وتكاملهما، وذلك بتعزيز مهارات العمال، وزيادة مشاركة القوة العاملة، وضمان استخدام الآلات والمعدات والبنية التحتية بفعالية أكبر؛

٢- *نقرَّ أيضا* بأن التكنولوجيات الرائدة والابتكارات تتيح فرصًا كبيرة للبلدان الأفريقية تمكِّنها من تحقيق التحوّل الاجتماعي والاقتصادي، والتكامل الإقليمي، والتقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

٣- *نقرُّ كذلك* بأن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، المدعوم بأنظمة رقمية قابلة للتشغيل البيني، وقواعد موحَّدة في مجال التجارة الرقمية، وأطر موثوقة لحوكمة البيانات، يكفل إيجاد سوق تتمتع بالحجم والقدرة التنافسية ودرجة

التكامل اللازمة لتمكين البلدان الأفريقية من تسخير قوة البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق النمو؛

٤- ندرك أن السوق العالمية للتكنولوجيات الرائدة سوق واسعة وتزداد توسعا، إذ تشير آخر التقديرات إلى أن حجم هذه السوق سينمو من ٢,٥ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣ إلى ١٦,٤ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٣؛[٢]

٥- *ندرك أيضًا* أن أفريقيا، بالنظر إلى كونها موطنا لخُمس سكان العالم، ونحو ٤٢ في المئة من الشباب في العالم، وتستأثر بنسبة ٣٠ في المئة من احتياطيات العالم من المعادن الحيوية، و٦٠ في المئة من أفضل موارد الطاقة الشمسية على كوكب الأرض،[٣] فهي تتمتع بإمكانات هائلة تُمكنها من الاستئثار بحصة كبيرة من السوق المتنامية للتكنولوجيات الرائدة، ولكن عليها أن تستخدم مواردها بفعالية لتجسيد تلك الإمكانات؛

٦- *نلاحظ* أن التغيرات الجيواقتصادية تضع البلدان الأفريقية أمام تحديات وفرص لتطوير تكنولوجيات رائدة وحلول ابتكارية محددة ومترابطة من شأنها إعادة تشكيل الحوكمة الاقتصادية العالمية، مع تكثيف النقاشات بشأن السيادة على البيانات، وتنظيم الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والتجارة الرقمية عبر الحدود، ومع اعتماد سياسات صناعية ترمي إلى تأمين حيازة قدرات استراتيجية، لا سيما فيما يتعلق بأشباه الموصِلات، والمعادن الحيوية اللازمة لإحداث التحول الطاقوي،[٤] وتكنولوجيات البطاريات، وسلاسل القيمة في مجال الطاقة المتجددة؛

٧- *نلاحظ أيضا* أن بعض التكنولوجيات الرائدة آخذة في النشوء باعتبارها ذات أهمية استراتيجية للتحوّل الهيكلي في أفريقيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وأنظمة التشغيل الآلي، وسلسلة الكتل، وإنترنت الأشياء، والتكنولوجيا الأحيائية، والتكنولوجيا النانوية، والتكنولوجيات الصناعية الخضراء، والتكنولوجيا المالية، وأنظمة الدفع الرقمية؛

(٢) United Nations Conference on Trade and Development, *Technology and Innovation Report 2025: Inclusive Artificial Intelligence for Development* (United Nations publication, 2025).

(٣) Economic Commission for Africa, *Economic Report on Africa 2026: Growth through Innovation – Harnessing Data and Frontier Technologies for Africa's Economic Transformation* (Addis Ababa, 2026).

(٤) المعادن الحيوية للانتقال الطاقوي هي موارد أساسية غير وقودية، مثل الليثيوم والكوبالت والنيكل والعناصر الأرضية النادرة، وتعد ضرورية لتصنيع التقنيات الخضراء مثل بطاريات السيارات الكهربائية، والتوربينات الهوائية، والألواح الشمسية.

٨- *نلاحظ كذلك* أن عددًا متزايدًا من الشركات الناشئة والأدوات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي تركّز على التحديات العملية من قبيل مراقبة المحاصيل، وعمليات التشخيص، وتقييم المخاطر الائتمانية والمالية، والخدمات اللغوية المصممة خصيصًا لتناسب السياقات المحلية؛

٩- نلاحظ أن تكنولوجيات رقمية رائدة أخرى تسير على المنوال نفسه؛ ومن ذلك على سبيل المثال، يُتوقَّع أن ينمو حجم سوق إنترنت الأشياء في أفريقيا من ٧ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤ إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣١، مدعوما بالتقدم الذي تشهده البنية التحتية لشبكات الهاتف المحمول؛[٥]

١٠- نقرّ بأنه، رغم النمو المتواضع لقطاعي التكنولوجيا الأحيائية والتكنولوجيا النانوية في أفريقيا قياسًا بالمعايير العالمية، فإن عدد البلدان الأفريقية التي تمتلك مرافق لتحليل التسلسل الجيني عالية الإنتاجية ارتفع من ٧ بلدان في عام ٢٠١٩ إلى ٣١ بلدا في عام ٢٠٢٢،[٦] ومن المتوقع أن تنمو سوق التكنولوجيا النانوية الأفريقية من ١٨,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٥ إلى ٦١,٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣١، مدفوعةً بتطبيقات في مجال الطب النانوي والمواد النانوية المستخدمة في مجالي الطاقة المتجددة والإلكترونيات النانوية؛[٧]

١١- *نلاحظ* أن أفريقيا تتمتع بموارد لا مثيل لها في مجال الطاقة المتجددة، وهي موارد حيوية لزيادة القدرة التنافسية الإنتاجية عن طريق تطوير مراكز البيانات، من بين أشكال أخرى من التكنولوجيات، وللتحوّل الاقتصادي المدفوع بالابتكار، حيث تمتلك ١٢ في المئة من الإمكانات العالمية القابلة للاستغلال في مجال الطاقة الكهرومائية،[٨] والقدرة على إضافة نحو ٣٥٠ جيجاوات من الطاقة الكهرومائية، و١١٠ جيجاوات من طاقة الرياح، و١٥ جيجاوات من الطاقة الحرارية الأرضية، و١٠ تيراواط من الطاقة الشمسية؛[٩]

---

(٥) Ravi Bhandari, “Africa IoT market (2026–2032): size, forecast, value, companies, trends, outlook, growth, industry, analysis, share and revenue”, July 2023. Available at www.6wresearch.com/industry-report/africa-iot-market

(٦) Africa Centres for Disease Control and Prevention, ”A six-year journey: advancing pathogen genomics in Africa”, 4 April 2003

(٧) Mobility Foresights, “Africa nanotechnology market size, share, trends and forecasts 2031”, 4 August 2025

(٨) David Appleyard, “Africa’s hydropower future”, Renewable Energy World, 1 January 2014

(٩) African Development Bank, “Why Africa is the next renewables powerhouse”, 7 December 2018

١٢- *نلاحظ أيضا* أن تطوّر أسواق الكهرباء الإقليمية يتيح إطارًا تنفيذيا يسمح باستغلال مصادر الطاقة المتجددة في القارة؛

١٣- نشدّد على أن ٣٠ في المئة تقريبا من احتياطيات المعادن الحيوية العالمية، موجودة في أفريقيا،[١٠] وهو ما يمنح القارة ميزة نسبية واضحة، ويمكن للبلدان الأفريقية، من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية، أن تدفع بعجلة التصنيع الأخضر والتنمية المستدامة؛

١٤- *نشدّد أيضا* على أن التكنولوجيات الرائدة، مثل التتبع الرقمي وسلسلة الكتل والبيانات البيومترية، تدعم تنفيذ الرؤية الأفريقية للتعدين[١١] والاستراتيجية الأفريقية للمعادن الخضراء،[١٢] وذلك بإحداث تحوّل في الصناعة التعدينية في أفريقيا من خلال دعم السياسات الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق، والتشجيع على التوريد المسؤول، بهدف تحسين التتبع وحماية حقوق العمال وتعزيز المعايير البيئية؛

١٥- *نشدّد كذلك* على أن التكنولوجيات الرائدة، لا سيما التكنولوجيا الأحيائية والتكنولوجيا الرقمية الزراعية وإنترنت الأشياء قادرة، إذا ما طُبقت على نطاق واسع، على إحداث تحوّل جذري في قطاع الزراعة في أفريقيا، إذ يمكن استخدامها لزيادة إنتاجية المحاصيل، وتعزيز كفاءة استخدام المياه والأراضي، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتكيّف معه؛

١٦- *نقرّ* بأن الثورة الرقمية العالمية والتطور الجاري في مجال التكنولوجيات الرائدة يتطلبان قوة عاملة قادرة على التكيّف، حيث يكون الشباب أكثر قدرة على التكيّف والإبداع واستخدام التكنولوجيات الرقمية والمبتكِرة بشكل أكبر، وهو ما يوسع من نطاق سوق العمل؛

١٧- *نلاحظ* أن الذكاء الاصطناعي وأنظمة التشغيل الآلي قد يؤديان إلى استحداث زيادة صافية في الوظائف تبلغ ٧٨ مليون وظيفة على الصعيد العالمي

(١٠) African Development Bank, “Critical minerals for Africa’s inclusive growth and development” (Abidjan, Côte d’Ivoire, 2025)

(١١) African Union, *Africa Mining Vision* (Addis Ababa, 2009)

(١٢) African Minerals Development Centre, *Africa’s Green Minerals Strategy* (Addis Ababa, African Union, 2024)

بحلول عام ٢٠٣٠،[١٣] وأن أفريقيا قد تستفيد أيضا من استحداث فرص العمل إذا قُدِّم تدريب معزز على المهارات الرقمية؛ ذلك أنه بحلول عام ٢٠٣٠، ستكون ٢٣٠ مليون وظيفة في القارة في حاجة إلى مهارات رقمية؛[١٤]

١٨- *نلاحظ أيضا* أن أنظمة الدفع الرقمية ومنصات الخدمات المالية عبر الأجهزة المحمولة تؤدي إلى تحول في الاقتصادات الأفريقية، وذلك بخفض تكاليف المعاملات، وزيادة الكفاءة، وتوسيع فرص الحصول على التمويل والنفاذ إلى الأسواق، وتعزيز الشمول المالي، وهو ما يمكّن الشركات من الوصول إلى زبائن جدد، وتبسيط عملياتها، وبناء مصداقية رقمية؛

١٩- *نؤكد* على أن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، باعتباره حجر الأساس للتكامل والترابط الإقليميين، يتيح فرصا هائلة للاستثمار والتصنيع والابتكار والتنمية؛

٢٠- *نؤكد أيضا* على أن التكنولوجيات الرائدة تكتسي أهمية حيوية للمضي قدمًا في تنفيذ الاتفاق؛

٢١- *نلاحظ* أن نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية يتيح إجراء مدفوعات فورية عبر الحدود بالعملات المحلية، وهو ما يقلّص تكاليف المعاملات إلى النصف تقريبًا، وأن منصة التبادل التجاري الأفريقي تتيح للشركات، أيًّا كان حجمها، الوصول إلى أسواق جديدة وتبسيط سلاسل التوريد الخاصة بها في أفريقيا؛

٢٢- *نلاحظ أيضا* أنه لا بد من وجود قيادة وطنية رفيعة المستوى مكرّسة لمسائل التكنولوجيات الرائدة للإشراف على وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، وتوفير الموارد الكافية، ورصد التقدم، وإجراء ما يلزم من تعديلات للتعامل مع القضايا الجديدة والناشئة؛

[١٣] World Economic Forum, *Future of Jobs Report 2025: Insight Report* (Cologny, Switzerland, 2025)

[١٤] Landry Signé and others, “Leveraging Africa’s inner strength to realize its full economic potential”, in *Foresight Africa: Top Priorities for the Continent, 2025–2030*, Landry Signé, ed. (Washington, D.C., Brookings Institution, 2025)

٢٣- *نلاحظ كذلك* أن نشر التكنولوجيات الرائدة في الاقتصاد غير الرسمي وفي المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة مسألة يجب دعمها، بسبل منها إنشاء مراكز تَميُّز لتطوير الذكاء الاصطناعي وتطبيقه بوتيرة سريعة؛

٢٤- *تُقرّ* بأن حصة القارة من إجمالي عدد مراكز البيانات على مستوى العالم تبلغ حاليا أقل من ١ في المئة،[١٥] وهو ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف والتأخير وإلى تعريض البيانات الحساسة للمخاطر، وأن زيادة هذه الحصة، بهدف تعزيز السيادة الرقمية الأفريقية، ستتطلب المزيد من الاستثمارات من القطاعين العام والخاص في مراكز البيانات وفي القدرات المحلية اللازمة لإقامتها؛

٢٥- *تقرّ أيضا* بضرورة قيام البلدان بتنفيذ وإنفاذ أطر وسياسات قارية للدفع بعملية التحوّل الرقمي؛

٢٦- *تؤكّد* على أنه، رغم الحاجة المتزايدة إلى المهارات الرقمية، فإن نسبة البلدان الأفريقية التي أدرجت تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مناهجها الدراسية لا تتجاوز ٥٠ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٥ في المئة من البلدان في المناطق الأخرى،[١٦] وبالتالي فإن الاستثمار في التدريب والوظائف في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والجهود الرامية إلى تضييق الفروق بين الجنسين، أمور ضرورية لضمان انتشار التكنولوجيات الرائدة؛

٢٧- *تقر* بالمخاطر المرتبطة بالأخذ بالتكنولوجيات الرائدة، بما في ذلك التهديدات في مجال الأمن السيبراني والتبعية التكنولوجية الناشئة عن تخزين معظم البيانات الأفريقية في مراكز بيانات تقع خارج المنطقة، علاوة على الاختلالات في سوق العمل التي قد تؤدي إلى زيادة البطالة والتفاوت الاجتماعي الاقتصادي في جميع أنحاء القارة؛

٢٨- *وإذ تُقِرّ أيضا* بأن التوسع في استخدام التكنولوجيات الرائدة وتسريع التحول الرقمي سيتطلبان تعبئة موارد مالية كافية على المستوى الوطني؛

(١٥) Hiedberg Insights, “The potential for data centers in Africa with the rise of AI”, Medium, 14 July 2025

(١٦) Salah-Eddine Kandri, “Africa’s future is bright – and digital”, World Bank, 23 October 2019

٢٩- *وإذ تقر كذلك* بأن شباب أفريقيا هم المحرك الرئيسي للتحول الرقمي في القارة، لكنهم لا يزالون يواجهون قيودًا كبيرة تعوق قدرتهم على اعتماد الحلول الابتكارية.

٣٠- *ترحب* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يتعاملوا مع البنية التحتية للتكنولوجيا الرائدة باعتبارها سلعة عامة أساسية وأصلًا سياديًّا استراتيجيًّا، بهدف خفض تكاليف النطاق العريض وتعزيز السيادة على البيانات، وهو ما سيتطلب تنسيقًا بين الوزارات وشراكات قوية بين القطاعين العام والخاص؛

٣١- *تحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الاعتراف بالبنية التحتية الرقمية باعتبارها عاملا استراتيجيا وأساسيا للدفع بالتنمية الاقتصادية، وعلى دمج توسيع هذه البنية التحتية في التخطيط الإنمائي الوطني إلى جانب قطاعات البنية الأساسية الأخرى بهدف منح الأولوية للاستثمار ومعالجة فجوات الربط بشبكات الاتصال، وذلك بواسطة دعم عام موجه عند الاقتضاء، من بين وسائل أخرى؛

٣٢- *تشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز الأطر التنظيمية والاستثمارية التمكينية لمراكز البيانات التي تعمل بالطاقة المتجددة، بما في ذلك من خلال تيسير التوقيع على اتفاقات شراء الطاقة المتجددة وغيرها من آليات تخفيف المخاطر، بغية ضمان إمداد موثوق من الطاقة دون الضغط على الشبكات الوطنية؛

٣٣- *ترحب* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضعَ استراتيجيات وطنية قوية في مجال الأمن السيبراني وأطرٍ لحوكمة البيانات، مع إنشاء هيئات مستقلة لحماية البيانات ووكالات وطنية للأمن السيبراني، وذلك للتخفيف من الاضطرابات الرقمية في الأنظمة وبناء الثقة اللازمة لاقتصاد رقمي مزدهر؛

٣٤- *ترحب أيضا* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سنَّ وتنفيذَ قوانين شاملة في مجال حماية البيانات وتحقيق التوازن بين تدفق البيانات عبر الحدود ومتطلبات الأمن الوطني والخصوصية؛

٣٥- *تشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على استخدام آليات للتمويل الابتكاري، والعمل، عن طريق تعزيز مصارفها الإنمائية الوطنية وقدراتهم التنظيمية، على جذب الاستثمارات الخاصة، ومن ثمّ تقليص الأعباء المالية وتقليل المخاطر التي تواجه مشاريع التكنولوجيا الرائدة ذات التأثير الكبير؛

٣٦- *ندعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى النظر في إمكانية استخدام التمويل المختلط لخفض تكلفة رأس المال بالنسبة للمشاريع التكنولوجية عالية المخاطر، وإنفاذ آليات ضمان المحافظ الاستثمارية، عن طريق صندوق الضمان الأفريقي، على سبيل المثال، بغية تشجيع البنوك التجارية على إقراض الشركات التكنولوجية الناشئة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛

٣٧- *ندعو أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بزيادة الإنفاق الوطني على البحث والتطوير والوصول به إلى ١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، عملا بتوصية الاتحاد الأفريقي،[١٧] وإلى استحداث حوافز مالية للإنفاق على البحث والتطوير في القطاع الخاص، مثل الخصومات الضريبية والخصم الفوري للنفقات، من أجل استكمال الإنفاق العام، وإنشاء صناديق وطنية للابتكار بغية توجيه الموارد نحو قطاعات ذات أثر كبير، بهدف الحد من الاعتماد على تكنولوجيات مستوردة؛

٣٨- *نحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواءمة مناهجها التعليمية الوطنية مع الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل بإطلاق مبادرات تتعلق بتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومحو الأمية الرقمية، لأن معالجة التفاوت الحاد في المهارات يتطلب إقامة شراكات بين وزارات التعليم ومنظمات القطاع الخاص لإنشاء مراكز لإعادة التدريب والتعليم؛

٣٩- *ندعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إقرار إلزامية إدراج علوم الحاسوب ومحو الأمية الرقمية في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية، وتوسيع نطاق برامج التعليم والتدريب التقني والمهني لتشمل وحدات دراسية عملية في مجالات الذكاء الاصطناعي والروبوتية وصيانة المعدات، وإصلاح برامج التدريب لضمان إتقان المعلمين استخدام الأدوات الرقمية وإلمامهم بالنظريات التربوية الحديثة؛

٤٠- *ندعو أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تضييق الفروق بين الجنسين في مجالات دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ودعم العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب أنظمة التشغيل الآلي، وذلك بتعميم نُظُم معلومات سوق العمل والميْزنة المراعية للمنظور الجنساني؛

[١٧] African Union, *Science, Technology and Innovation Strategy for Africa, 2024* (Addis Ababa, 2014).

٤١- *ندعو كذلك* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تنفيذ برامج منح دراسية وإرشادية محددة الهدف لفائدة النساء في مجالات دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتعزيز آليات التمويل القائمة والاستفادة منها، بما في ذلك من خلال التخصيص الفعال للموارد المرصودة، وذلك لدعم إعادة التدريب وتعزيز المهارات لفائدة العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب استبدالهم بأنظمة التشغيل الآلي، مع التركيز على انتقالهم إلى وظائف ذات قيمة أعلى؛

٤٢- *نهيب* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الإسراع في تنفيذ بروتوكول التجارة الرقمية الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بنُظُم الدفع القابلة للتشغيل البيني؛

٤٣- *ندعو أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بغية إقامة سوق رقمية موحدة، إلى توسيع نطاق المشاركة في نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية للتجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتفعيله تفعيلا كاملا، وذلك بهدف الحد من الاعتماد على العملات الصعبة، وخفض تكاليف المعاملات، ومواءمة قواعد التجارة الرقمية ومعايير حوكمة البيانات الخاصة بهم؛

٤٤- *نحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وضع سلاسل قيمة إقليمية للقطاعات الاستراتيجية للتكنولوجيات الرائدة؛

٤٥- *نطلب* من الجماعات الاقتصادية الإقليمية تيسير التخطيط الصناعي متعدد الأقطار، بهدف تجميع الموارد اللازمة للبنية التحتية للبيانات وتعزيز القيمة المضافة المحلية في قطاعات الاقتصاد الأخضر الاستراتيجية؛

٤٦- *نشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على العمل، بالتعاون مع المؤسسات دون الإقليمية والقارية ذات الصلة، على استكشاف وتعزيز إمكانية إنشاء مناطق اقتصادية خاصة عابرة للحدود تركز على إنتاج البطاريات والمركبات الكهربائية، وذلك بالاستفادة مما تزخر به القارة من معادن حيوية، وضمان الاتساق مع الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك قواعد المنشأ الخاصة بها؛

٤٧- *ندعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل، بالتعاون مع المؤسسات دون الإقليمية والقارية ذات الصلة، على استكشاف وتنفيذ مشاريع استثمارية مشتركة لتطوير مراكز إقليمية مشتركة وبنية تحتية للحوسبة عالية الأداء، مع تعزيز

مواءمة الأطر التنظيمية وأطر حوكمة البيانات الموثوقة، وذلك لمواجهة ارتفاع التكاليف المرتبطة بتشظي النظم على الصعيد الوطني؛

٤٨- *تهيب* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالعمل على تنفيذ تعبئة فعّالة للموارد المحلية لدعم التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من خلال رقمنة الضرائب، ورقمنة الإدارة العامة، وآليات التمويل الابتكاري.

٤٩- *تحثّ* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز آليات التعلّم من الأقران وتبادل الخبرات لتسريع التحول الرقمي في أفريقيا بطريقة فعّالة من حيث التكلفة، والشمول، وموجّهة نحو التنمية، مع ضمان عدم تخلّف أي بلد عن الركب.

٥٠- *تشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تشكيل فرق عمل يرأسها رئيس دولة أو رئيس وزراء لقيادة الاستراتيجية الرقمية، وهو ما من شأنه التعبير عن الإرادة السياسية وكفالة التنسيق على مستوى الحكومة بأسرها؛

٥١- *تشجع أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إيجاد بيئات تجريبية تنظيمية تتيح اختبار التقنيات الجديدة وتجريبها بأمان قبل سنّ لوائح تنظيمية شاملة؛

٥٢- *تحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تيسير نشر التكنولوجيات الرقمية في أوساط الشركات العاملة في القطاع غير الرسمي والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وذلك على سبيل المثال بالاستفادة من خدمات الإرشاد في مجال الرقمنة وتوسيع نطاقها، بالتعاون مع القطاع الخاص؛

٥٣- *تحثّ أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الاستفادة من خبرات المغتربين الأفارقة لبناء القدرات الوطنية في مجال البحث، وإنشاء شركات ناشئة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

٥٤- *تدعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز دعم رواد الأعمال الشباب من خلال تهيئة بيئة مواتية تشجّع على الابتكار، وتُيسّر توسيع نطاق استخدام الحلول الرقمية، وتحمي حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك عبر تحسين الوصول إلى المنح، ورأس المال الاستثماري، وآليات التمويل المختلط، ومبادرات بناء القدرات محددة الهدف.

٥٥- *ندعو* كذلك أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل معا في سبيل توسيع نطاق أنظمة الطاقة الحديثة والشبكات الرقمية، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق التي تعاني من نقص الخدمات، بهدف تدارك أوجه التفاوت في المجال الرقمي ومجال الطاقة ودعم التنمية الشاملة للجميع؛

٥٦- *نشجّع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين على زيادة الاستثمار في التصنيع المحلي للأجهزة الرقمية، وإعطاء الأولوية للمشتريات المحلية والإقليمية، وذلك من أجل تعزيز السيادة الرقمية، وتقليل الاعتماد على الخارج، ودعم تطوير سلاسل القيمة الرقمية الإقليمية.

٥٧- *نطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التعاون مع الاتحاد الأفريقي ومع شركائها في تقييم احتياجات مراكز البيانات من الطاقة في المستقبل، والتي تزداد الحاجة إليها في أفريقيا، وفي وضع إطار شامل للعمل المشترك على إنشاء البُنى التحتية للطاقة ومراكز البيانات في أفريقيا، مع ضمان توافق ذلك مع استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية؛

٥٨- *ندعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل مع شركائها على وضع مبادئ توجيهية بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة، والأثر البيئي، والأمن الرقمي من أجل إدارة مستدامة لمراكز البيانات في جميع أنحاء القارة؛

٥٩- *نهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائها الاستمرار في تقديم الدعم لأعضاء اللجنة، في شكل برامج محددة الهدف لبناء القدرات، ومساعدة تقنية، ومبادرات لتبادل المعرفة، بهدف التشجيع على وضع وتنفيذ نماذج تجارية قابلة للتطبيق ترمي إلى تعزيز إنتاج الطاقة المستدامة لمراكز البيانات التابعة لهم.